سأل العدواني عن توريد المعدات اللازمة والآليات بجامعة الكويت

حمد المطر: مدير هيئة البيئة لم يطبق القانون ولم يلتزم بقرار مجلس الوزراء بشأن جنوب القيروان

أكد رئيس لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي د.حمد المطر أن مدير عام هيئة البيئة الشيخ عبد الله الحمود لم يطبق قانون هيئة البيئة ولم يلتزم بقرار مجلس الوزراء بشأن نقل الأشجار من منطقة جنوب القيروان بعد أن تم تخصيص المنطقة للرعاية السكنية.

وقال المطر في مداخلة مع تلفزيون المجلس إن مدير الهيئة اللجنة خرج بتصريحات مغلوطة في تلفزيون الكويت عقب صلاة الجمعة اتهم فيها المجلس البلدي ولجنة البيئة البرلمانية بالخضوع للضغوط.

وبين المطر أن مدير هيئة البيئة اتهم أعضاء المجلس البلدي السابق الذي وافق على تخصيص جنوب القيروان للسكن، مضيفا أنه ذكر أيضا وبشكل صريح لكنه خاطئ ومغاير للحقيقة بأن لجنة شؤون البيئة وافقت على قطع الأشجار.

وأوضح المطر أن لجنة شؤون البيئة عقدت اكثر من اجتماع في موضوع جنوب القيروان وكان هناك استغراب شديد من التصرف الفردي والشخصي من قبل مدير هيئة البيئة بعدم تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بشكل واضح وقاطع بنقل الأشجار.

وأكد المطر أن مدير الهيئة لم يطبق قرار مجلس الوزراء وتحجج بأن قانون البيئة يمنع ذلك، مشيرا إلى أن قرار مجلس الوزراء كان واضحا بأنه على هيئة البيئة أن تنقل الأشجار.

وأضاف " حتى قانون البيئة ينص على أنه متى ماكان هناك مشاريع تنموية يجب إزالة الأشجار لتنفيذ هذه المشاريع ".

وتساءل المطر "إذا لم تكن المشاريع الإسكانية تنموية فمتى سيكون المشروع تنمويا، فالقضية الاسكانية هي لب التنمية".

ولفت المطر إلى أن مدير الهيئة لم يطبق قانون هيئة البيئة ولم يلتزم بقرار مجلس الوزراء وكأنه دولة داخل الدولة.

وقال المطر إن من خصص المنطقة للسكن هي الأجهزة الحكومية من البلدية والمجلس البلدى ومجلس الوزراء.

وذكر المطر أن عدد الأشجار في المنطقة يبلغ 80 ألف شجرة منها 35 ألف شجرة كوناكربت والتي صدر قرار من المجلس الأعلى للبيئة بإزالة أشجار الكونكاربت لأنها تضر بالبيئة والشوارع والمياه الجوفية ومع ذلك لم يذكرها.

واستغرب المطر اتهام مدير هيئة البيئة للجنة وأعضائها الثلاثة بأنهم استجابوا لما يدور في تويتر، مبينا " نحن يشرفنا أن نتأثر بالشعب الكويتي وكان يجب عليك أن تذكر أنك لم تلتزم بقرار مجلس الوزراء ".

ووجه المطر رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بأن "الالتزام بقرارات مجلس الوزراء مسؤولية كل الهيئات والجهات التابعة لك ".

وأكد المطر أن ماذكره مدير هيئة من أن لجنة البيئة وافقت على قطع الأشجار ليس صحيحا فاللجنة التزمت بان الأولوية للقضية الإسكانية " وأننا نستطيع فنيا نقل هذه الأشجار ".

وأضاف المطر ان مدير الهيئة قال كلاما مغالطا آخر بأن هذه الأشجار رئة للمنطقة الإسكانية القريبة التي سيتم إشاؤها.

وقال المطر إنه ما الضرر إذا تم نقلها إلى منطقة أخرى، مضيفا أن مدير الهيئة يعرف ان الدورة المستندية لإقرار أي منطقة سكنية لايقل عن سنتين لذلك كان قرار مجلس الوزراء واضحا وقاطعا بنقل هذه الأشجار.

وأكد المطر ضرورة قطع وحرق أشجار الكونكاربت ونقل بقية الأشجار بطريقة علمية لكي نحافظ على الرئة الخضراء ونقل 50 ألف شجرة لتحقيق حلم الشعب الكويتي.

ولفت المطر إلى أن اتهام مدير الهيئة لجنة البيئة بأنها خضعت لتويتر وأنه هو الذي يطبق القانون ويتحمل الصدمات سيضعه عند مسؤولياته وأنه حتى لو بقي له أسبوع في منصبه فهذا لايعني ان اللجنة لا تستطيع ان يكون لها موقف وأن تحقق معه.

وبين أنه وفق التكليف الصادر من مجلس الأمة للجنة ستتم دعوة مدير هيئة البيئة الأسبوع المقبل للتحقيق معه في هذه المغالطات والافتراءات، مبينا أن المغالطات شملت المجلس البلدي بأنه خضع للضغوطات.

وطالب المطر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا بأن يكون له موقف ضد المغالطات التي صدرت من مدير هيئة البيئة.

من جانب آخر قال المطر إن له عتبا كبيرا على وزير الإعلام عبد الرحمن المطيري بسبب منع التلفزيون السماح له بالمداخلة والرد على مدير الهيئة.

وقال "لم أتوقع في يوم من الأيام ان يكون تلفزيون الكويت بهذه الطريقة من عدم الحيادية" مبينا أنهم كانوا يؤكدون أن له مداخلة ثم يتحججون بأمور فنية وهذا غير مقبول ولا نرضاه ".

وأضاف المطر " أذكر وزير الإعلام بالنطق السامي في بداية دور الانعقاد والذي تلته كلمة سمو نائب الأمير وولي العهد وأذكر بجملة قالها سمو ولي العهد بأن الجهاز الإعلامي ملك للشعب وليس إعلاما خاصا للحكومة.

ولفت المطر أن ماحدث معه يبين ان الجهاز الإعلامي ملك للحكومة وليس ملكا للشعب بعد أن تم منعه من المداخلة حتى يوضح المغالطات التي بدأها مدير الهيئة.

وأشار المطر إلى أن مدير الهيئة لم يتحدث عن دور لجنة البيئة في مكافحة التلوث حينما استمر 4 سنوات يحاول ان يعالج مشاكل التلوث في البحر وعملت اللجنة على تحويل اختصاصات وزارة الأشغال إلى هيئة البيئة في تركيب وتشغيل ومراقبة وحدات معالجة في نهاية كل مجرور، حفاظا على جون الكويت.

وأوضح ان مدير الهيئة رغم ذلك قام بفرض رسوم 5 دنانير على المواطنين، مشددا على أن أي رسوم على استخدام جون الكويت لن نقبل بها.

من جهة أخرى وجه النائب أ.د ..حمد المطر سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د ..حمد العدواني، فيما يخص توريد الآليات والمعدات اللازمة لتركيب وتشغيل وسائل الاتصال الحديثة، ونص السؤال على ما يلي:

فيما يخص توريد الآليات والمعدات اللازمة وغيرها من المعامل ووسائل الاتصال الحديثة من خلال مناقصات تخصصية تجريها الجامعة للشركات المتخصصة وفقا للقانون وبإشراف جهات الدولة، ومنها المناقصات التي تحمل أرقام KU//19-18 KUCP/C1320 و KU//19-18 KU/KUCP/C1340 و KU/KUCP/C1330/18-19

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ لماذا لم تشكل الجامعة لجنة تحقيق في ملابسات المناقصة رقم KU//19-18 KUCP/C1320 «توريد وتركيب وتشغيل وصيانة أجهزة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات» التي اعتلاها الكثير من الشبهات خصوصا فيما يتعلق بالترسية التي رفضها الجهاز المركزي للمناقصات العامة؟ وهل طلب الجهاز المركزي للمناقصات العامة من الجامعة إعادة طرح المناقصة؟

2 ـ لماذا لم يبت في المناقصة رقم KU/KUCP//19-18 C1330 «توريد وتركيب وتشغيل وصيانة أجهزة الخدمات لإدارة المباني، المراقبة الالكترونية، نظام إدارة المواقف والنقل الذكي وربطها بمركز التحكم والقيادة لجامعة الكويت» على الرغم من حاجة الجامعة ـ بما تحتويه معامل ومختبرات ومدرجات علمية وغيرها من المباني ـ لتكامل أنظمة الحماية الأمنية CCTV، وتشغيل مركز المراقبة والتحكم في المدينة الجامعية وتكامل أمن وحماية المعلومات cyber security وأنظمة حماية الشبكة؟

3 ـ هل جرى التحقق من إدارة الجامعة من كفاءة اللجنة الفنية التي تقوم بتقييم المشاريع الخاصة بالبنية التحتية في ظل استمرار تقييم المناقصة فنيا لمدة تزيد على عام في سابقة لم تحدث منذ تأسيس جامعة الكويت؟

4 ـ هل مازالت المدينة الجامعة التي تم بناؤها بمليارات الدنانير مرتبطة بمركز بيانات جامعة الكويت القديم في الشويخ حتى تاريخه بسبب عدم الانتهاء من مناقصة مركز البيانات؟

وما سبب تعطيل البت في التقييم الفني للمناقصة رقم KU/KUCP/ /19-18 C1330 والتي تعد من كبرى الميزانيات التي رصدت للجامعة لتغطية جميع النواقص من أجهزة وأنظمة مباني الجامعة؟

5 ـ لماذا لم تقم الجامعة بالانتهاء من التقييم الفني للمناقصة رقم KU/KUCP/C1340/19-18 «توريد وتركيب وتشغيل وصيانة التطبيقات والخدمات الالكترونية لنظم إدارة المعلومات المتكاملة» والتي تم السؤال عن مصيرها من الجهاز المركزي للمناقصات العامة لأكثر من مرة من دون استجابة واضحة من الجامعة؟

6 ـ هل صحيح أن إدارة الجامعة تعتزم إلغاء المناقصات KU/KUCP/ /19-18 C1330 و KU//19-18 KUCP/C1340 و KU/KUCP/C1320/19-18 وذلك تفاديا لما اعتلي المناقصة رقم KU/KUCP/ /19-18 C1320 من شبهات فساد؟

7 ـ هل توجد محاباة من الإدارة الجامعية للشركة التي تسعى إلى ترسية مناقصة KU/KUCP/ /19-18 C1320 عليها؟

وهل سبب السعي وراء إلغاء مناقصة KU//19-18 KUCP/C1330 هو ما أثير حول أن الشركة نفسها سيتم استبعادها من مناقصة KU/KUCP/C1330/18-19 كونها مالكة لشركة أحد المناقصين والشركة المختصة بنظام الجي اي اس والتي أعطت عروض سعر لجميع المناقصين الذين تقدموا بالمناقصة؟

حمد المطر

العبيد لوزير المالية: هل تأخذ «التأمينات» مبالغ إضافية على الاستبدال؟

حمد العبيد

وجه النائب حمد العبيد سؤالا إلى وزير المالية بشأن عدد القضايا المرفوعة على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسبب نسبة الفوائد.

ونص السؤال على ما يلي:

بشأن ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي عن النسبة التي تتقاضاها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي قيل إنها تصل إلى 80% أو أكثر، كما هو مبين في التقرير الصادر عن الإدارة العامة للخبراء في تاريخ 2022/7/27 في جلسة 2022/7/6 رقم 221f3794 المرفق.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل تأخذ المؤسسة مبالغ إضافية على الاستبدال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما السند القانوني لذلك؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منه.

2 – هل يوجد في العقود المبرمة أو ما يسمى «بنموذج الاستبدال» بين المؤسسة والمقترضين ما بين قيمة الفائدة أو ما يدل على وجود مبالغ إضافية زائدة من أصل المبلغ؟ وما النسبة التي تأخذها المؤسسة؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من العقود المبرمة والنماذج المعتمدة.

3 – كم عدد القضايا المرفوعة على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسبب نسبة الفوائد، والمبالغ الإضافية الزائدة على أصل مبلغ القرض في الأعوام 2019/2021/2022؟ مع تزويدي بالصور الضوئية للأحكام.

المهان: ما أسباب ارتفاع الأسعار ودور «التجارة» في مواجهتها؟

محمد المهان

وجه النائب د. محمد المهان سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، عن أسباب ارتفاع الأسعار التي تشهدها البلاد.

ونص السؤال على ما يلي:

لم تكد الكويت، كما دول العالم، تلتقط أنفاسها، بعد انحسار جائحة «كورونا» حتى ضربت موجة الغلاء التدريجي جميع الأسواق، ولم تسلم من تداعياتها أي من الأنشطة التجارية، وسط توقعات بأزمة في نقص السلع قد تجتاح دول العالم خلال الأشهر المقبلة، فيما استغرب أصحاب الدخل المحدود من الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية والملابس والكماليات والعطور وحتى المواد المنزلية.

وبالاستفسار من أصحاب هذه المحال عن سبب الغلاء المفاجئ كان العذر بفيروس «كورونا» ونقص الأيدي العاملة والأزمة السياسية الدائرة حاليا بين روسيا وأوكرانيا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ ما أسباب ارتفاع الأسعار التي تشهدها البلاد؟

2 ـ ما دور وزارة التجارة والصناعة في مراقبة الأسعار؟

3 ـ هل اتخذت الوزارة إجراءات لخفض الأسعار خصوصا في السلع الغذائية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما تلك الإجراءات؟

4 ـ هل هناك خطة للوزارة للحفاظ على توفير الأمن الغذائي خلال السنوات العشر المقبلة وزيادة عمليات الاستيراد والمحافظة على ثبات الأسعار؟

5 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن التجار المتلاعبين في الأسعار منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

6 ـ ما الضوابط التي تطبق على تجار السلع الغذائية؟

عيسى الكندري للماجد: ما خطة وزارتي العدل والأوقاف والجهات التابعة لتطبيق قواعد التكويت؟

عيسى الكندري

وجه النائب عيسى الكندري سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد بشأن خطة الوزارة لتكويت الوظائف وتمكين الكفاءات الوطنية.

ونص السؤال على ما يلي:

تمكينا للكفاءات الوطنية وانسجاما مع التوجه العام الحكومية والشعبي لتكويت الوظائف العامة، ووفقا لأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، وتنفيذا لنص المادة (26) من الدستور التي نصت على أن «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ الخطة الاستراتيجية لوزارتي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التابعة لكم لتطبيق ما ورد أعلاه.

2 ـ عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارتين والجهات التابعة لكم.

3 ـ مبررات لعدم استبدال الموظفين من غير الكويتيين بالكفاءات الوطنية في التخصص ذاته والمجال الوظيفي نفسه.

4 ـ ما طبيعة عمل الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارتين والجهات التابعة لكم؟

5 ـ هل خاطبتم ديوان الخدمة المدنية لترشيح الكفاءات الوطنية واستبدال الموظفين غير الكويتيين العاملين في الوزارتين والجهات التابعة لكم؟

6 ـ عدد المستشارين غير الكويتيين في الوزارتين والجهات التابعة لكم ومميزاتهم المالية ومؤهلاتهم العلمية.

7 ـ مبررات عدم استبدال المستشارين غير الكويتيين بمستشارين كويتيين في التخصص ذاته.